الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية
دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض(*)

عزيزة عبد الله النعيم(**)
أستاذة مساعدة في قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود.

تعالج هذه الدراسة جانباً مهماً من الجوانب الاجتماعية في المدينة، حيث تركّز على دراسة الفقر الحضري في الأحياء الشعبية القديمة وسط مدينة الرياض، مثل الأحياء التابعة لبلدية «البطحاء»، حيث تشهد الأسر في تلك الأحياء ارتفاعاً في حجم الأسرة مع انخفاض في الدخل، كما تشهد نسبة أمية مرتفعة، ويعيش سكانها في الغالب في منازل صغيرة، تقدر في المتوسط بعمق ١٠ أمتار وعرض ٥ أمتار، يغلب عليها الطابع الشعبي، وبعضها لم يدخل ضمن عمليات الهدم والتوسعة، وبعضها الآخر استبدل بما يسمى بـ «البناء الصامت»، وهي مساكن شعبية متلاصقة حظيت بتوسعة بعض شوارعها تسهيلاً للسكان ولحركة المركبات، وخاصة سيارات الخدمات العامة.

تتمتع مدينة الرياض بخاصية الجذب كغيرها من المدن السعودية، إلا أنها تحتل مركز الصدارة بين مدن العربية السعودية من حيث عدد سكانها، فقد بلغ حوالى ٤,٤ ملايين نسمة عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. ويتوقع أن يشهد عدد الأسر معدلات نمو بنسبة ٧ بالمئة خلال السنوات العشر القادمة، ليبلغ حوالى ٩٤١ ألف أسرة(١). كما بلغ معدل النمو السكاني فيها في السنوات الخمس التي تسبق عام١٤١٨هـ/١٩٩٨م ٨,١ بالمئة، ويحتل السعوديون نسبة نمو سنوي عالية تبلغ ٩,٦ بالمئة، ويمثلون نسبة ٦٩ بالمئة من إجمالي سكان المدينة(٢). يرجع هذا النمو الحضري في الغالب إلى الهجرة الداخلية التي تعدّ المؤثر الرئيسي في حجم السكان، فقد أوضح المسح الديمغرافي لعام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م وباستخدام متغيّر «محل الميلاد»، أن منطقة الرياض تحتل المرتبة الأولى بين المناطق الجاذبة في العربية السعودية(٣).

كما اتضح من نتائج مقياس «التكيف الاجتماعي للمهاجرين الريفيين» الذي قامت

(*) تمثل هذه الدراسة الخلاصة التنفيذية للكتاب الذي نشره مركز دراسات الوحدة العربية ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ (٧٥) بالعنوان نفسه (٤٠٠ ص).

(**) البريد الإلكتروني: azizai2@yahoo.com.

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، «المناخ الاستثماري في مدينة الرياض،» **تطوير** (الملحق)، العدد ٣٤ (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ص ١٣ و١٥.

(٢) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، «دراسة السكان واستعمالات الأراضي: ملخص تنفيذي،» ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٤.

(٣) رشود بن محمد الخريف، **السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات** (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠٠٣)، ص ٣٨٧.

بتطبيقه الباحثة على حي «العود» وحي «منفوحة» عام١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، أن هناك أسراً سعودية قد هاجرت من مناطق الجنوب الغربي منذ ست سنوات فأقل إلى أحياء تقع في وسط مدينة الرياض، وهذه الأسر تعاني الدخول المنخفضة أو انعدامها، مع حجم كبير لعدد أفراد الأسرة، كذلك تعاني ارتفاع نسبة الأمية بين الرجال والنساء والأطفال على السواء.

وتهدف الدراسة الحالية التي تعدّ مكمّلة لما انتهت إليه بعض الدراسات الاجتماعية الاستكشافية السابقة إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى ارتباط الهجرة الداخلية الحديثة إلى مدينة الرياض والسكن في أحيائها الشعبية بظاهرة الفقر الحضري فيها؟

أولاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة ما يلي:

١ ـ دوافع الهجرة الداخلية لذوي الدخول المنخفضة إلى مدينة الرياض.

٢ ـ دوافع التمركز لبعض المهاجرين في الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض بالنسبة إلى السكان السعوديين.

٣ ـ التعرّف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان الأحياء الشعبية في مدينة الرياض، ومدى مساهمتها في انتشار الفقر الحضري في تلك الأحياء.

ثانياً: متغيّرات الدراسة ومفاهيمها

١ ـ متغيّرات الدراسة

أ ـ المتغيّر المستقل: الهجرة الداخلية، وتقاس بمدة الإقامة في مدينة الرياض (فالمبحوث إما مولود في مدينة الرياض أو مهاجر قديم أو مهاجر حديث).

ب ـ المتغيّرات الوسيطة: الخلفية الثقافية والمستوى التعليمي ونوع العمل والعمر ومدة الانقطاع عن العمل.

ج ـ المتغير التابع: الفقر الحضري (المتمثل في الوضع البيئي للحي والوضع الاقتصادي لسكانه من خلال المؤشرات التالية: مدة الإقامة في الحي الشعبي، والدخل الشهري، وملكية السكن، والاعتماد على الإعانات الحكومية وغير الحكومية، والتسوّل).

٢ ـ مفاهيم الدراسة

أ ـ مفهوم الهجرة الداخلية (Internal Migration)

الهجرة في اللغة تعني المغادرة، ويعرّف القصير[٤] الهجرة الداخلية بأنها «انتقال

(٤) عبد القادر القصير، **الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٢٩.

الأفراد أو الجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة، داخل الدولة الواحدة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر، تتوفر فيه أسباب الرزق. وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان، وما يتبع ذلك من انخفاض في الأجور أو تفشي البطالة».

أما التعريف الإجرائي للهجرة الداخلية في هذه الدراسة، فهو أنها الهجرة التي تمّت من قبل أشخاص سعوديين أو أسر سعودية وصلت من خارج مدينة الرياض للسكن في أحيائها الشعبية الداخلية، كالعود والصالحية ومنفوحة. ويقصد بـ «المهاجر» (Migrant)، أي شخص ولد ونشأ ــ قبل سنّ المدرسة ــ خارج مدينة الرياض بالذات، وانتقل إليها كساكن (Resident)، وليس كزائر، سواء انتقل بمفرده أو مع آخرين.

ب ـ الفقر الحضري (Urban Poverty)

يعرّف باقر الفقر بأنه «حالة من الحرمان المادي التي تتجلّى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كمّاً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملّك السلع الضرورية والخلفيات المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات»[٥].

التعريف الإجرائي: يتضمن المظهر البيئي للحي والوضع الاقتصادي والاجتماعي المنخفض للسكان السعوديين في الأحياء الشعبية الداخلية لمدينة الرياض، ومن مؤشراته المادية والثقافية ما يلي:

أ ــ الانعزال البيئي والاجتماعي، ويقاس من خلال حدود الحي وعلاقة الحي وسكانه ببقية أحياء المدينة وسكانها.

ب ــ الفقر البيئي للحي، ويقاس من خلال سوء حالة المباني وقدمها، وتدني الخدمات العامة، كالخدمات البلدية، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية.

ج ــ الكثافة السكانية، وتقاس من خلال معرفة حجم سكان الحي، ومعرفة عدد أفراد كل مسكن.

د ــ انتشار الأمية، ويقصد بها الأمية بأنواعها: الأمية الأبجدية (المستوى التعليمي لجميع أفراد الأسرة)، والأمية الثقافية (الجهل بالأفكار والمعارف المفيدة للأسرة، كمجال الصحة وتنظيم النسل)، والأمية الممارسة (عدم اكتساب أي مهارات تدريبية).

هـ ــ الوضع الاقتصادي للأسرة، ويقاس من خلال نوع المهنة والدخل وعدد سنوات البطالة وملكية المسكن ومعدل الإنفاق والاعتماد على خدمات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية وهبات الأهالي والتسوّل.

---

(٥) محمد حسين باقر، «قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية،» في: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا]، **تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٨ (نيويورك: اللجنة، ١٩٩٩)، ص ٤٤.

ثالثاً: الفروض البحثية للدراسة

حدّدت الدراسة فروضاً بحثية لتختبر العلاقة بين متغيّرات الدراسة، وقد استطاعت الدراسة الحالية تحديد العلاقات من نتائج الدراسات السابقة والتراث النظري، بحيث يتمّ قبول الفرض الصفري (Null Hypothesis) في حالة عدم وجود علاقة بين المتغيّريْن:

ـ **الفرض الأول**: توجد علاقة بين مدة الهجرة إلى مدينة الرياض ومدة الإقامة في الأحياء الشعبية.

ـ **الفرض الثاني**: توجد علاقة بين مدة الإقامة في الأحياء الشعبية ومكان النشأة.

ـ **الفرض الثالث**: توجد علاقة بين أسباب هجرة الفرد إلى مدينة الرياض ووضعه الاقتصادي في موطنه الأصلي.

ـ **الفرض الرابع**: توجد علاقة بين أسباب رضا الفرد عن الحياة في مدينة الرياض ووضعه الاقتصادي في موطنه الأصلي.

ـ **الفرض الخامس**: توجد علاقة بين الخلفية الثقافية(*) والمستوى الاقتصادي(**) لرب الأسرة.

ـ **الفرض السادس**: توجد علاقة بين مدة الإقامة في مدينة الرياض والمستوى الاقتصادي لرب الأسرة.

ـ **الفرض السابع**: توجد علاقة بين المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي لرب الأسرة.

ـ **الفرض الثامن**: توجد علاقة بين نوع العمل والمستوى الاقتصادي لرب الأسرة.

ـ **الفرض التاسع**: توجد علاقة بين العمر والمستوى الاقتصادي لرب الأسرة.

ـ **الفرض العاشر**: توجد علاقة بين سنوات الانقطاع عن العمل والمستوى الاقتصادي لرب الأسرة.

العلاقة بين أهداف الدراسة وفروضها

ـ يتحقق الهدف الأول من الفرضين التاليين: الثالث والرابع.

ـ يتحقق الهدف الثاني من الفروض التالية: الثاني والخامس والسادس.

ـ يتحقق الهدفان الثالث والرابع من الفروض التالية: الأول والسابع والثامن والتاسع والعاشر.

(*) يقصد بالخلفية الثقافية، الأصل الحضري أو القروي أو البدوي.

(**) مؤشرات المستوى الاقتصادي هي: مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والدخل الشهري، وملكية السكن، والحصول على المساعدات الحكومية والأهلية، والقيام بالتسوّل (بحيث يتم اختبار كل مؤشر من هذه المؤشرات بالمتغيّر المستقل بصورة منفردة).

رابعاً: الإطار المنهجي

١ ـ نوع الدراسة ومنهجها

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى التعرف على دور الهجرة في إحداث الفقر الحضري. وقد تمّ اختيار المنهج الوصفي القائم على المسح الاجتماعي، الذي يحقق دراسة جماعات معيّنة في مساحات جغرافية محدّدة، كما يتناول وصف أوضاع موجودة بالفعل وقت إجراء المسح. وهذا المنهج يزوّد الباحث بمعلومات تمكّنه من الوصف والتفسير حيال الظاهرة المدروسة، كما يشخّص هذا المنهج العلاقات بين المتغيّرات، ويتطلب فرضيات معيّنة قبل البدء بعملية جمع البيانات من الواقع الاجتماعي (الميدان)، وفي فترة زمنية محدّدة. كما أن هذا المنهج يتناسب مع أدوات جمع البيانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة، وهي المقابلة المقنّنة والملاحظة البسيطة.

٢ ـ مجتمع الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة في مدينة الرياض، على اعتبار أن هذه المدينة تستحوذ على ٢٠ بالمئة من سكان العربية السعودية[٦]. وقد بلغ معدل نمو السكان فيها للسنوات الخمس التي تسبق ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ٨,١ بالمئة. ويعزى هذا النمو في الغالب إلى الهجرة[٧]. وتعدّ الفترة من ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م إلى١٤١١هـ/١٩٩٠م هي المسؤولة عن ٧٠ بالمئة من زيادة السكان السعوديين في المدينة[٨]. وتستهدف الدراسة سكان الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض. كما اتخذت الأسرة السعودية التي تسكن في الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض كوحدة للدراسة، أي مقابلة جميع أفراد الأسرة، واتخذت أيضاً رب الأسرة، سواء كان ذكراً أو أنثى، كوحدة للتحليل.

٣ ـ عيّنة الدراسة

لتحديد موقع معيّن للفقراء في الأحياء الشعبية في مدينة الرياض، فقد اعتمدت الباحثة مسح الوحدات السكنية للأحياء الداخلية للمدينة، الذي قامت به الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م. وقد بيّن هذا المسح الأحياء الشعبية التي يغلب عليها سكان سعوديون، ومقدار دخولهم الشهرية، وأنواع المساكن، من خلال وثائق خاصة بأمانة مدينة الرياض. ومن هذه الوثائق اتضح أن تلك الأحياء الشعبية تقع ضمن بلدية «البطحاء» الفرعية (بعد أن كانت في السابق تقع ضمن بلديات فرعية أخرى). وقد كشف المسح أن نسبة ٥٤,٥ بالمئة من السكان السعوديين التابعين لبلدية «البطحاء» تقل دخولهم عن ٤٧٩٩٩ ريالاً سعودياً في السنة. وهم يتوزعون كالتالي:

---

(٦) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، «المناخ الاستثماري في مدينة الرياض».

(٧) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، «الهجرة والنمو السكاني بمدينة الرياض،» ١٤٢١هـ/[٢٠٠٠م]، ص ٢.

(٨) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، «دراسة السكان واستعمالات الأراضي: ملخص تنفيذي،» ص ٨.

أ ـ الفئة الدنيا الدنيا (أقل من ٢٣٩٩٩ ريالاً سنوياً) وبلغت نسبتهم ٩,١ بالمئة.

ب ـ الفئة الدنيا الوسطى (أقل من ٣٥٩٩٩ ريالاً سنوياً) وبلغت نسبتهم ٢٤ بالمئة.

ج ـ الفئة الدنيا العليا (أقل من ٤٧٩٩٩ ريالاً سنوياً) وبلغت نسبتهم ٢١,٤ بالمئة.

وبالمقارنة بمداخيل السكان السعوديين التابعين للبلديات الفرعية الأخرى، نجد أن نسبتهم في الفئات الثلاث الأولى للدخل أقل من السكان التابعين لبلدية «البطحاء». كما أن بلدية «البطحاء» تضم بيوتاً شعبيةً بنسبة ٥٣,٢ بالمئة من مجموع أنواع المساكن فيها، ومع أن بلدية «الديرة» تليها في نسب الدخول المنخفضة والبيوت الشعبية[٩]، إلا أن بلدية «الديرة» تضم نسباً أعلى من السكان غير السعوديين في بيوتها الشعبية، كما تضم أحياءً يغلب على مساكنها طابع الفيلّات والقصور، مثل حي الناصرية وحي الفاخرية، بالإضافة إلى أن معظم أحيائها هي خارج المركز، وبسبب ذلك اتجهت الدراسة إلى أحياء بلدية «البطحاء». أما طريقة اختيار العيّنة، التي طبقت عليها الدراسة، فقد تمّت على مرحلتين:

(١) المرحلة الأولى، وتتمثل في اختيار عيّنة من الأحياء الشعبية

تم اختيار الأحياء التابعة لبلدية «البطحاء»، التي وقعت فيها العيّنة، بعد استبعاد الأحياء التي يغلب عليها السكان غير السعوديين، والأحياء التي يغلب على مساكنها طابع البيوت غير الشعبية، وهي أحياء «الخالدية» و«المنصورة» و«اليمامة» و«عتيقة». يتبقّى من أحياء بلدية «البطحاء» تسعة أحياء، وهي «المرقب» و«الديرة» و«العود» و«معكال» و«جبرة» و«منفوحة الجديدة» و«منفوحة القديمة» و«غبيرا» و«الصالحية». وقد تم سحب ٣٠ بالمئة من هذه الأحياء بطريقة العيّنة العشوائية البسيطة، بعد أن تم ترتيبها أبجدياً ورقّمت، ثم سحبت العيّنة بطريقة جداول الأرقام العشوائية، وحيث إن الترقيم أحادي، فإن الاختيار وقع على الرقم الأول في الخانة الأولى، وكان من أعلى الصفحة وإلى اليسار. وقد وقع الاختيار على الأحياء التالية: «العود» و«الصالحية» و«منفوحة القديمة».

(٢) المرحلة الثانية، وتتمثل في اختيار عيّنة من كل حي

استخدمت الدراسة العيّنة العنقودية، حيث تمثل الأحياء حبات عنقود العنب، واختير من كل حي عيّنة عنقودية باستخدام الخرائط الخاصة بكل حي، بحيث تمثل الشوارع حبات العنقود، وقد استبعدت الشوارع الرئيسية لكل حيّ لكون سكانها من العزاب أو الأسر غير السعوديين في الغالب. وباستخدام العيّنة العشوائية المنتظمة من تلك الشوارع، وزّع حجم العيّنة المختارة لكل حي مع مراعاة طول الفئة، وقد حدّدتها الدراسة بخمسة شوارع أو ممرات. وهذه الشوارع الخمسة طبق عليها مسح أولي للكشف على حجم السكان السعوديين الفعلي وبيئتهم الأصلية. وبناءً على المسح الأولي، طبق المسح الثاني على السعوديين في الشوارع نفسها التي وقع عليها الاختيار.

---

(٩) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، «مسح الوحدات السكنية لعام ١٤١٧ هـ،» ١٤١٩هـ/[١٩٩٨م].

حجم العيّنة

حدّد حجم العيّنة الكلي بالرجوع إلى جداول حجم العيّنات عند مستوى الاحتمالية ٠,٠٥ بالمئة، واستخرجت نسبة العيّنة إلى المجتمع الأصلي، ثم حجم عيّنة كل حي بناءً على حجم سكانه السعوديين، ونسبة عيّنة الحي إلى العيّنة الكلية، بحيث يكون مجموع عيّنات الأحياء مساوياً لحجم العيّنة الكلية، وذلك باتباع الآتي:

بلغ الحجم التقديري لعدد سكان الأحياء التي وقع عليها الاختيار كما يلي:

- عدد سكان حي العود ٥٦٢٣٨ نسمة.
- عدد سكان حي الصالحية ١٤٧٢٥نسمة.
- عدد سكان حي منفوحة ٥٦٠٩٥ نسمة[١٠].

وبما أن التقديرات لنسبة حجم السكان غير السعوديين قد بلغ في مدينة الرياض ٣١ بالمئة[١١]، وأن تقديرات حجم الأسرة السعودية في مدينة الرياض بلغ ٧,٧ أفراد[١٢]، فقد اعتمدت الدراسة على هذه التقديرات لاستخراج حجم الأسر السعودية في الأحياء التي وقع عليها الاختيار. وقد توصّلت الدراسة إلى التقديرات التالية:

- عدد الأسر السعودية في حي العود قدر بـ ٥٠٣٩ أسرة.
- عدد الأسر السعودية في حي الصالحية قدر بـ ١٣١٩ أسرة.
- عدد الأسر السعودية في حي منفوحة قدر بـ ٥٠٢٦ أسرة.

ومن خلال مجموع هذه التقديرات، فإن الحجم الكلي للأسر يقدر بنحو ١١٣٨٤ أسرة، ومن جداول العيّنات عند مستوى احتمالية ٠,٠٥ بالمئة، وجد أن حجم مجتمع دراسة بحدود ١٥,٠٠٠ يقابله ٣٧٥ حجم عيّنة[١٣]. لذلك فضّلت الدراسة استخدام حجم عينة ٤٠٠ أسرة، لأن أعداد الأسر التي حصلت عليها من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عن الأحياء كانت عبارة عن تقديرات. وباستخدام تقديرات أحجام الأسر وحجم العيّنة، فقد توصلت الدراسة إلى نسبة وحجم عيّنة لكل حي كالتالي:

- نسبة عدد الأسر في حي العود = ٤٤ بالمئة، ومن ثم تبلغ عيّنة الأسر ١٧٦.
- نسبة عدد الأسر في حي الصالحية = ١١,٥ بالمئة، ومن ثم تبلغ عيّنة الأسر ٤٦.
- نسبة عدد الأسر في حي منفوحة = ٤٤ بالمئة، ومن ثم تبلغ عيّنة الأسر ١٧٦.

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، «دراسة السكان واستعمالات الأراضي: ملخص تنفيذي».

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٣) سعود الضحيان وحسن عزت، **معالجة البيانات باستخدام برنامج** SPSS 10، سلسلة بحوث منهجية؛ ٤، ٢ ج (الرياض: خاص ــ سعود الضحيان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ص ٢٥١.

وقد اتضح في أثناء جمع البيانات ما يلي:

أن عدد الأسر السعودية في حي «منفوحة القديمة» منخفض جداً، وذلك بسبب عمليات هدم البيوت الشعبية وتحويلها إلى مبان متعدّدة الأدوار، الأمر الذي ساهم في رفع الإيجارات إلى حدّ لا تستطيع معظم الأسر المحدودة الدخل أن تواكبه، كما يضم الحي ١٣٨ مسكناً من المباني الخالية من السكان.

وفي حي «الصالحية» اتضح أن عدد الأسر السعودية أعلى مما هو متوقع، نظراً إلى نزوح الأسر إليه من داخل مدينة الرياض، ومن خارجها. وهذه البيانات حصلت عليها الباحثة من خلال مقابلة الإخباريين والعقاريين والقيادات المحلية للأحياء. وبناءً على هذه المعلومات الميدانية القيّمة، فقد تمت إعادة توزيع نسبة حجم العيّنة على الأحياء المختارة كالتالي:

- نسبة حجم عيّنة حي العود = ٤٩ بالمئة، ومن ثم بلغ حجم العيّنة ١٩٦ أسرة.
- نسبة حجم عينة حي الصالحية = ٣٣,٥ بالمئة، ومن ثم بلغ حجم العيّنة ١٣٤ أسرة.
- نسبة حجم عيّنة حي منفوحة = ١٧,٥ بالمئة، ومن ثم بلغ حجم العيّنة ٧٠ أسرة.

٤ ـ مجالات الدراسة

أ ـ المجال المكاني: بعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض. وقد وقعت عيّنة الأحياء على حي «العود» وحي «الصالحية» وحي «منفوحة القديمة».

ب ـ المجال الزماني

(١) **زمن الظاهرة**: تابعت الباحثة ظاهرة الهجرة منذ انتقال رب الأسرة إلى مدينة الرياض، وإلى الأحياء الشعبية الداخلية.

(٢) **زمن جمع البيانات**، وهو الزمن الذي استغرقته الدراسة الميدانية، حيث أجريت خلال عامي ١٤٢٢ و١٤٢٣هـ/٢٠٠١ و٢٠٠٢م. وقد شملت مرحلة الدراسة الاستطلاعية التي تمكّنت الباحثة في أثنائها من جمع البيانات المختلفة، ومرحلة إعداد استبانة المقابلة، وإجراء الاختبار القبلي، ثم مرحلة تطبيق الاستبانة على عيّنة الدراسة من خلال المقابلة والملاحظة. وتم جمع البيانات ابتداءً من شهر ذي القعدة عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م وحتى نهاية شهر شعبان عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، مع انقطاع خلال الإجازة الصيفية، لعودة بعض الأسر إلى مواطنها الأصلية.

(٣) **المجال البشري**: الأسرة السعودية التي تسكن الأحياء الشعبية الداخلية التابعة لبلدية «البطحاء» الفرعية، سواء ولد رب الأسرة في مدينة الرياض، أو كان مهاجراً قديماً، أو مهاجراً حديثاً. وقد قامت الباحثة شخصياً بمقابلة رب الأسرة والزوجة وباقي أفراد الأسرة.

٥ ـ مصادر وأدوات جمع البيانات

(١) **دراسات إحصائية** عن مجتمع الأحياء الداخلية لمدينة الرياض، قامت بها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

(٢) **الملاحظة**: استطاعت الباحثة من خلال الملاحظة الكشف عن بيئة الحي، مثل مدى توفر الخدمات العامة والمؤسسات التجارية ونوع المباني وحالتها، إلى جانب الاستفادة منها في أثناء مقابلة أفراد العيّنة وأسرهم.

(٣) **المقابلة المقنّنة**: كشفت البيانات الأولية عن انتشار الأمية بين سكان هذه الأحياء، مما ساعد على اختيار أداة المقابلة لتقيس مدى ارتباط زمن الإقامة في مدينة الرياض،وخصائص المبحوث في إحداث الفقر الحضري في المدينة. وقد صممت صحيفة المقابلة بناءً على أهداف الدراسة وفرضياتها. وتضمّنت أسئلة مفتوحة، وأخرى مغلقة. وارتكزت محاور استبانة المقابلة على أربعة أجزاء: يتضمن الجزء **الأول** أسئلة عن البيانات الأولية. ويتضمن الجزء **الثاني** أسئلة عن أفراد الأسرة ومن يشاركهم في السكن. كما يتضمن الجزء **الثالث** أسئلة عن الحالة الاقتصادية لرب الأسرة. أما الجزء **الرابع** فيتضمن بيانات عن الهجرة إلى مدينة الرياض، وسكن الأحياء الشعبية، والمشكلات التي يعانيها السكان، والمتعلقة بالسكان أنفسهم، وبمساكنهم، وبالحي الذي يعيشون فيه.

وقد أجري اختبار كشفي على الاستبانة، حيث وزّع عدد منها على أعضاء هيئة التدريس في قسم الدراسات الاجتماعية. وبناءً على ما ورد من ملاحظات، فقد تمت الاستفادة منها وتوظيفها في الأداة.

٦ ـ الصدق والثبات

تمّ التحقق من صدق أداة جمع البيانات من خلال الآتي:

(١) **الصدق الظاهري**: لقياس الترابط بين محاور الاستبانة ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة ومفردة البحث.

(٢) **صدق المحتوى**: لقياس مدى الترابط بين أسئلة كل محور من محاور الاستبانة، وذلك بفحص محتوى الأسئلة وتحليلها لمعرفة مدى تمثيلها لأهداف الدراسة وفروضها، وللتأكد من أن الأسئلة تشمل جميع جوانب الدراسة.

وقد استطاعت الباحثة التحقق من الصدق الظاهري وصدق المحتوى في استبانة المقابلة، وفق ملاحظة ما يلي:

(١) المشرفان على الرسالة.

(٢) أعضاء اللجنة المشاركة لإقرار خطة الدراسة في قسم الدراسات الاجتماعية.

(٣) التحكيم النهائي من قبل بعض أساتذة قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

(هـ) النزول الميداني وتجريب الاستبانة لمعرفة مدى فهم الناس للعبارات ولاستيعاب كيفية طرح الأسئلة عليهم.

(٣) **الصدق الإحصائي**: حيث يقيس الارتباط الداخلي بين المتغيّرات، وقد تم استخراج مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيّرات الرئيسية لهذه الدراسة لبيان مدى اتساق بعضها مع بعض، وقد تم احتساب الجذر التربيعي لسبعة عشر متغيّراً وبلغت قيمته ٠,٩١٦.

ثبات الاستبانة

تم إجراء اختبار ثبات الاستبانة من خلال إعادة الاختبار على ٢٠ أسرة، واستخرج معامل الارتباط بعد تحويل الإجابات إلى بيانات رقمية. وقد بلغت قيمة معامل ارتباط «بيرسون» ٠,٩١٨، بمستوى معنوية ٠,٠٠١، لعدد أحد عشر سؤالاً، وهي المتغيّرات المستقلة: زمن الهجرة إلى مدينة الرياض، والخلفية الثقافية، والمستوى التعليمي، ونوع العمل، والعمر، وسنوات الانقطاع عن العمل، وكذلك المتغيّرات التابعة، وهي: مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والدخل الشهري، والعلاقة بالمسكن، والحصول على المساعدات، والقيام بالتسول.

خامساً: أهم النتائج

توضح الدراسة الحالية الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العيّنة،وهجرتهم من ناحية الكمّ والزمن، وعوامل الطرد والجذب. وفي ما يلي أهم النتائج:

١ ـ خصائص أفراد العيّنة

يبلغ متوسط عمر رب الأسرة السعودي من سكان الأحياء الشعبية ٤٦,٣ سنة، ويبلغ متوسط عمر الزوجة ٣٤,٦ سنة. وتشكّل الأسر التي يرأسها رجل ٨٧,٥ بالمئة من الأسر، بينما تشكّل الأسر التي ترأسها امرأة ١٢,٥ بالمئة، يتوزّعن على النحو التالي: ٦,٥ بالمئة أرامل، و٣,٨ بالمئة مطلقات، و١ بالمئة منفصلات، و١,٣ بالمئة أزواجهن إما في السجن أو قد هجروا أسرهم.

وتنتشر الأمية بين أكثر من نصف أرباب الأسر (٥٥,٨ بالمئة)، وترتفع النسبة إلى٦٦,٢ بالمئة بين الزوجات، وقد وجد أن ٩,٥ بالمئة من الأسر لديها أبناء ذكور أميون، و١١,٨ بالمئة لديها بنات أميات. وترتفع نسبة الأسر التي لديها أبناء ذكور متسربون من التعليم العام إلى ٣٠,٥ بالمئة، بينما ١١,٨ بالمئة من الأسر لديها بنات متسربات من التعليم.

يشتكي ٢٥,٣ بالمئة من أرباب الأسر من المرض. وتتراوح هذه الأمراض، بين مرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والشرايين، والفشل الكلوي، والتهابات الكبد. كما توجد بينهم إعاقات جسدية كالشلل، وعدم الإبصار، بينما ترتفع نسبة الزوجات المصابات بأحد الأمراض التالية: الربو والسكري، وارتفاع ضغط الدم، والتهابات الكبد، وفقر الدم إلى ٢٨,٧ بالمئة. وعانت نسبة ١١ بالمئة من الأسر وفيات الرضع في الخمس سنوات الأخيرة، بينما عانت نسبة ٣٤,٥ بالمئة من الزوجات حالات من الإجهاض.

ويعدّ نمط الأسرة النووية أكثر انتشاراً، حيث تشكّل ما نسبته ٧٠ بالمئة من أسر عيّنة الدراسة. وتعدّ الأسرة في الأحياء الشعبية كبيرة الحجم، فقد بلغ متوسط حجمها ٨,٣ أفراد، وبلغ متوسط حجم الأبناء في الأسرة الواحدة ٥,٧ أفراد. أما أنواع الزواج، فينتشر نمط الزوجة الواحدة بين ٨٩ بالمئة من الأسر، أي مع الاستمرار بالاحتفاظ بنمط تعدّد الزوجات.

يعيش السكان في أحياء شعبية في وسط مدينة الرياض، وهذه الأحياء تقع بالقرب من مركز المدينة الإداري والتجاري والصناعي. وتتصف بعض شوارعها وممراتها بالضيق وعدم السفلتة والإنارة. كما تتكدس فيها المساكن الشعبية القديمة، ذات «الطابع الصامت»، التي أنشئت من الطين، والقليل منها من «البلك». وأغلب هذه البيوت تعاني التصدّع والضيق الشديد وسوء التهوية. كما يوجد في هذه الأحياء بيوت قديمة ومهجورة، وبعضها منهار. وتحاط الأحياء الشعبية بشوارع رئيسية تحوطها مبان متعددة الأدوار. وتعيش معظم الأسر في بيوت شعبية (٨٩,٣ بالمئة). ويتوزّع السكان في هذه الأحياء على عدد غرف المسكن بجميع أنماطه بمعدل ١,٩ فرد للغرفة الواحدة. وقد أفاد بعض السكان أنهم يعانون عدداً من العيوب في مساكنهم، مثل تسرّب المياه من الأسقف، والحشرات والقوارض، وانقطاع الماء، ومشاكل في السباكة، وصغر الحجم. إلا أن شبكات الخدمات العامة جميعها متوفرة في هذه الأحياء، بالإضافة إلى الصرف الصحي والخدمات التعليمية والصحية والدينية والأمنية. ويتوفر لدى معظم الأسر جميع الأجهزة المنزلية الضرورية، إلا أن ١,٥ بالمئة منها لا تتوفر لديها أجهزة للطبخ، و٦ بالمئة لا تتوفر لديها أجهزة تبريد، و١٠,٨ بالمئة لا يتوفر لديها أجهزة لغسل الملابس، و٦,٣ بالمئة لا يتوفر لديها أجهزة تكييف، و٢٩,٥ بالمئة لا يتوفر لديها هاتف، و٧,٥ بالمئة لا يتوفر لديها أجهزة تلفاز، بينما يتوفر لدى ٦٠ بالمئة منهم أجهزة قنوات فضائية، و٨١,٢ بالمئة أجهزة فيديو.

كما أفاد بعض سكان الأحياء الشعبية بوجود بعض المشكلات الاجتماعية في حيّهم، فقد أفاد ٣٧,٨ بالمئة بوجود مشكلة سرقة السيارات أو الاستيلاء عليها، و٣٩ بالمئة أفاد بوجود مشكلة السطو على المنازل، و٣١,٨ بالمئة بمشكلة تعاطي المخدّرات، و٤٢,٥ بالمئة بتعاطي المسكرات، و١٣,٥ بالمئة بخطف الأبناء والبنات، و٤٨,٥ بالمئة بالضوضاء، و١١,٣ بالمئة أفادوا بوجود مشكلة التحرش بالأطفال والنساء.

٢ ـ الهجرة

أوضحت الدراسة الحالية أن المهاجرين من الجيل الأول يشكّلون ٩١,٥ بالمئة من أسر الأحياء الشعبية. ويعدّ غير المهاجرين في العيّنة من الجيل الثاني، ما عدا ١,٣ بالمئة فقط من العيّنة موطن آبائهم الأصلي هو مدينة الرياض. كما أن أغلبهم مهاجرون من قرى، حيث مثلت الخلفية القروية ٦٩,٨ بالمئة. كما أوضحت أن غالبية المهاجرين هم من مناطق الجنوب الغربي من العربية السعودية، فالقادمون من جازان يمثلون ٧٤,٨ بالمئة من الأسر. وقد ثبت أنه كلما كانت الإقامة في الأحياء الشعبية حديثة كان احتمال مكان النشأة في منطقة جازان.

وتعدّ الهجرة إلى مدينة الرياض «شبابية»، فقد بلغ متوسط عمر المهاجر عند قدومه

إلى مدينة الرياض ٢٨,٦ عاماً، وبمعدل وسطي بلغ ٢٦ عاماً. كما تعدّ الهجرة إلى مدينة الرياض حديثة، حيث بلغ متوسط مدة الإقامة في مدينة الرياض ١٨ عاماً، وبمعدل وسطي بلغ ١٦ عاماً. ويشكّل المهاجرون منذ خمسة عشر عاماً فأقل النصف (٥٠,٣ بالمئة). كما تعدّ هذه الهجرة مباشرة، فقد بلغت نسبة الذين انتقلوا مباشرة من الموطن الأصلي إلى مدينة الرياض ٦٨,٣ بالمئة. أما من حيث إذا كانت الهجرة بمحض الإرادة، فقد هاجر ٧٩,٨ بالمئة باختيارهم، والباقون هاجروا مع الأهل أو الزوج. ومن ناحية الشكل، تعدّ الهجرة إلى مدينة الرياض فردية أو أسرية، ونادراً ما كانت جماعية.

وتشكّل العوامل الاقتصادية أهم عوامل الطرد من الموطن الأصلي، حيث مثلت في مجملها ٨٩ بالمئة من عوامل الهجرة من المكان الأصلي. وتتمثل هذه العوامل بعدد من الأسباب، فقد هاجر ٨٢,٥ بالمئة منهم بسبب «عدم توافر فرص عمل في الموطن الأصلي»، و٤٩ بالمئة «لعدم كفاية الخدمات العامة»، و٣٧ بالمئة «لمحدودية وسائل العيش»، و٨,٩ بالمئة «لعدم وجود فرص للتسوّل». ولم يشكّل عدم امتلاك سكن سبباً طارداً من الموطن الأصلي، وذلك لتوفره وسهولة إنشائه. كما لم تسجل الدراسة هجرات بسبب كوارث طبيعية أو اضطهاد.

كذلك تشكّل العوامل الاقتصادية أهم عوامل الجذب إلى مدينة الرياض، فقد مثلت في مجملها ٦٢,٣ بالمئة من عوامل الهجرة إلى مدينة الرياض. فقد هاجر ما نسبته ٧٤ بالمئة إلى مدينة الرياض بسبب «البحث عن عمل». ومن هنا يعدّ هذا السبب أهم عوامل الجذب، يلي ذلك عامل «توقع الاستفادة من المساعدات»، حيث بلغت النسبة ٣٦,٧ بالمئة. كما هاجر ١٠,٢ بالمئة من المهاجرين باختيارهم، بسبب تقاعدهم من أعمالهم التي كانوا يقومون بها خارج مدينة الرياض.

وقد أثرت عوامل الوضع الاقتصادي في الموطن الأصلي (عدم توافر فرص عمل، ومحدودية وسائل العيش، وعدم وجود فرص للتسوّل) في قرار الهجرة للبحث عن عمل، ولتوقع الاستفادة من المساعدات في مدينة الرياض.

كما تتضح عوامل الجذب إلى مدينة الرياض من خلال أسباب الرضا عن الإقامة فيها، فقد وجد أن ٧٢,٥ بالمئة من أفراد العيّنة راضون عن الحياة في مدينة الرياض بشكل دائم، بينما ٧,٢ بالمئة لا تعجبهم الحياة في هذه المدينة على الإطلاق. ويرى ٥٦,٢ بالمئة من الراضين «دائماً وأحياناً» عن الإقامة في مدينة الرياض أن عامل «توفر مجالات الرزق» أهم سبب للرضا، يليهم ٤٨,٣ بالمئة راضون لسهولة الحياة فيها، و٢٨ بالمئة لأن الموسرين كثيرون ويعطفون على المحتاجين، و٢٧,٨ بالمئة لأن الخدمات العامة أفضل، و٩ بالمئة بسبب توفر فرص للأبناء. وقد تأثرت بعض عوامل الرضا عن الحياة في مدينة الرياض بالعوامل الطاردة من الموطن الأصلي.

وقد كشفت الدراسة الحالية عن وجود علاقة قوية وإيجابية بين مدة الهجرة إلى مدينة الرياض، ومدة السكن في الأحياء الشعبية الواقعة في وسطها. فقد عاش معظم المهاجرين في أثناء إقامتهم في مدينة الرياض في هذه الأحياء. وقد بلغ متوسط مدة الإقامة

في الأحياء الشعبية للسكان ككل (مهاجرين وغير مهاجرين) ١٦,٢٥عاماً، بمعدل وسطي يبلغ ١٠ أعوام، وبمدى يتراوح من عام إلى اثنين وسبعين عاماً، ومعظمهم (٩٣ بالمئة) لم يعتد العيش إلا في أحياء شعبية مخططة أو أحياء عشوائية «صنادق»، وبعضهم تنقّلوا بين هذه الأحياء حسب ظروف السكن. أما البعض الآخر فقد عاشوا في الحي نفسه منذ ولادتهم أو منذ قدومهم إلى مدينة الرياض.

أما عن عوامل الجذب، التي بموجبها ينتقل السكان للعيش في الأحياء الشعبية، فإن العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً أيضاً في الهجرة إلى هذه الأحياء، يليه في الأهمية العامل الاجتماعي. فقد انتقل ٥٣ بالمئة من الأسر بسبب انخفاض الإيجارات، و٣٥ بالمئة لوجود أقارب، و١٣,٣ بالمئة لانخفاض أسعار المساكن، و١١,٦ بالمئة لسبب دفع قسط شهري للإيجار، و١١,٥ بالمئة لقرب موقع الجمعيات الخيرية، و١١ بالمئة لموقع الحي.

٣ ـ الفقر الحضري

تشكّل البطالة أحد العوامل المساعدة على وجود الفقر في الأحياء الشعبية، فقد بلغت نسبتها ١٦,٨ بالمئة، بينهم إناث بنسبة ٩,٥ بالمئة. ويشكّل المتقاعدون ١٥ بالمئة، ويشكّل الذين يعملون عملاً مؤقتاً ٩ بالمئة، أما المستمرون في العمل فيشكلون ٥٩ بالمئة.

وتسيطر الأعمال التي لا تتطلب المهارة على نوعية المهن في الأحياء الشعبية، وتعدّ وظيفة «مراسل» أكثر انتشاراً في تلك الأحياء، حيث يعمل فيها ٢٢,٨ بالمئة، يليهم ٢٠ بالمئة «عسكريون»، فمتقاعدون (١٨ بالمئة)، فبائعون (١١ بالمئة). كما يسيطر العمل في القطاع الحكومي على العمل في القطاعات الأخرى، حيث ينتسب إليه ٧٥,٣ بالمئة. ويحاول ٣٠,٥ بالمئة من السكان زيادة دخلهم من خلال القيام بأعمال إضافية غير العمل الرئيسي، وهذه الأعمال لا تختلف في طبيعتها عن نوع العمل الرئيسي.

ويعاني سكان الأحياء الشعبية الانقطاع عن العمل، فقد انقطع عن العمل ٣٤,٣ بالمئة. وكشفت البيانات أن ٥٢,٨ بالمئة منهم قد انقطعوا بسبب عدم وجود عمل، يليهم الذين انقطعوا بسبب المرض (١٦,٨ بالمئة)، فالفصل من العمل (١٥,٢ بالمئة)، فالمشكلات الاجتماعية (٩,٦ بالمئة)، فالاستقالة (٢,٣ بالمئة)، فدخول السجن (٢,٣ بالمئة). وتشير هذه النتائج إلى الظروف التي يعانيها الأفراد وتؤثر في استمراريتهم في العمل.

كما يعاني السكان عدم الحراك المهني، يتضح ذلك من المهن السابقة، ومن مهن الأبناء، ومن مهن صغار أرباب الأسر. ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية، وتدني مستوياتهم التعليمية الأخرى.

ويبلغ متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة من العمل الرئيسي إذا كان من سكان الأحياء الشعبية ٢٩١٠ ريالات شهرياً، ويبلغ المعدل الوسطي ٢٥٠٠ ريال، أي بمقدار ٣٤٩ ريالاً شهرياً لكل فرد في الأسرة. ويحصل ما نسبته ٦٥,٢ بالمئة من أفراد العيّنة على دخل شهري قدره ٣٠٠٠ ريال فأقل.

أما الدخل من العمل الإضافي لنسبة ٣٠,٥ بالمئة من أرباب الأسر فيبلغ في المتوسط

١٣٠٠ ريال شهرياً، وبمعدل وسطي قدره ١٠٠٠ ريال. كما وجد أن ٢٦,٣ بالمئة من الأسر يقوم أفرادها بالعمل، ويبلغ متوسط دخل باقي أفراد الأسرة ٣١٢٣,٨ ريالاً شهرياً.

كما تعدّ ملكية السكن في الأحياء الشعبية منخفضة، حيث تبلغ النسبة ٢٢,٨ بالمئة مقارنة بالمستأجرين (٧١,٣ بالمئة). وبعض الأسر (٥,٧ بالمئة) يعيشون في بيوت ملك لأحد الوالدين أو في بيوت «وقف» أو عبر «وضع اليد»، والأخيرة تعدّ أحد أسباب الجذب إلى الحي من خارج مدينة الرياض. وتبلغ قيمة الإيجارات في المتوسط ٦٠٨ ريالات شهرياً.

ويعدّ انخفاض الوضع الاقتصادي للسكان مؤشراً مهماً للحصول على معونات من قطاعات المجتمع المختلفة. فنسبة الذين يتسلّمون مساعدات ترتفع إلى ٤٥,٢ بالمئة، وتعمل الجهات المختلفة على تقديم المساعدات، فالضمان الاجتماعي يساعد بمقدار ٤٥,٣ بالمئة من الأسر، والجمعيات الخيرية تساعد بـ ٥١,٩ بالمئة، وأهالي مدينة الرياض يساعدون بـ ٧٠,٧ بالمئة من الأسر. وتؤكد هذه الإحصائيات على عوامل الجذب إلى مدينة الرياض من مناطق لم تحظ بالتطور.

وتعتمد نسبة ٧٦,٨ بالمئة من الأسر، في تسهيل أمورها المادية، على القروض غالباً بعضهم من بعض، ومن أصحاب البقالات. وقد اضطر بعضهم إلى دخول السجن بسبب عدم الالتزام بالتسديد. وكانت المصاريف اليومية من أهم أسباب الديون، وبنسبة ٢٠,٥ بالمئة، يليها المهر، بنسبة ١٧,٩ بالمئة، فالإيجار (١٧,٩ بالمئة)، فشراء سيارة (١٣,٧ بالمئة)، فشراء منزل (٨,٥ بالمئة).

كما يعدّ التسوّل أحد مصادر الدخل لدى ٦,٨ بالمئة من الأسر، فمنهم ٥٩,٣ بالمئة يقومون بالتسول في أحياء وسط مدينة الرياض، و٢٩,٦ بالمئة في مختلف الأحياء. وبعضهم يجلس في أطراف الحي الذي يقيمون فيه رغبة في الحصول على صدقة، والبعض الآخر حول البقالات والمخابز الموجودة في الحي.

سادساً: نتائج فروض الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة التحليلية على عشرة فروض بحثية لاختبار علاقة المتغيّرات المستقلة (عوامل الطرد من المنطقة المهاجر منها) بالمتغيّرات التابعة (عوامل الجذب إلى مكان الإقامة الحالي). كما توضح علاقة المتغيّرات المستقلة (زمن الهجرة إلى مدينة الرياض، ومكان النشأة، والخلفية الثقافية، والمستوى التعليمي، والعمر، ونوع العمل، وسنوات الانقطاع عن العمل) بالمتغيّرات التابعة التي توضح الوضع الاقتصادي الحالي للسكان (مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والدخل الشهري، والعلاقة بالمسكن، والحصول على المساعدات، والقيام بالتسوّل).

ويختبر الفرض **الأول** علاقة زمن الهجرة إلى مدينة الرياض بمدة الإقامة في الأحياء الشعبية، وقد أوضحت النتائج صحة هذا الفرض، فدرجة معامل بيرسون بين المتغيّريْن بلغت ٠,٨٤٨، وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠١، فالمنتقلون حديثاً إلى الأحياء الشعبية هم أحدث هجرة إلى مدينة الرياض. كما أن معظم الأسر قد

قضت جميع سنوات هجرتها إلى مدينة الرياض في الأحياء الشعبية. ومن ثم، فإن الأحياء الشعبية داخل مدينة الرياض تستقطب مهاجرين من مناطق أخرى من العربية السعودية، من ذوي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المتدنية.

ويختبر الفرض **الثاني** علاقة مكان النشأة بمدة الإقامة في الأحياء الشعبية، وقد أوضحت الدراسة صحة هذا الفرض. فدرجة تحليل التباين بين مدة الإقامة في الأحياء الشعبية ومكان النشأة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر. وتوضح نتائج العلاقة الاختلافات بين القادمين من منطقة جازان، حيث ازدادت أعدادهم في الفترات الحديثة من الإقامة في الأحياء الشعبية، كذلك كشفت الدراسة عن وجود اختلافات بين المولودين في مدينة الرياض، حيث تقل أعدادهم في الفترات الحديثة للإقامة في الأحياء الشعبية، إلا أنه لا توجد اختلافات واضحة لمدة الإقامة بين القادمين من مناطق أخرى. ومن ثم، فإنه كلما كانت النشأة لسكان الأحياء الشعبية في منطقة جازان تكون الإقامة في الأحياء الشعبية حديثة.

كما يختبر الفرض **الثالث** علاقة أسباب الهجرة إلى مدينة الرياض بالوضع الاقتصادي للمهاجر في موطنه الأصلي. وقد ثبتت صحة الفرض من خلال علاقة البحث عن العمل في مدينة الرياض ببعض العوامل الاقتصادية الطاردة من الموطن الأصلي. فالنتائج توضح أن ارتفاع البطالة ومحدودية وسائل العيش في الموطن الأصلي يعدّان سبباً في اتخاذ قرار الهجرة للبحث عن عمل في مدينة الرياض. فقد كانت قيمة مربع كاي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر و٠,٠٠٩ على التوالي، بينما، لم تكن، عوامل الطرد الأخرى (عدم كفاية الخدمات، وعدم وجود فرص للتسوّل) سبباً في اتخاذ قرار الهجرة للبحث عن عمل في مدينة الرياض، فالخدمات العامة لم يمثل النقص فيها مشكلة للبعض. كما أن الراغبين في الحصول على رزقهم من خلال التسوّل لا يرون أن البحث عن عمل في مدينة الرياض هو سبب هجرتهم. كما ثبتت صحة الفرض الثالث من خلال علاقة توقّع الاستفادة من المساعدات في مدينة الرياض ببعض العوامل الاقتصادية الطاردة من الموطن الأصلي. فالنتائج توضح أن البطالة، ومحدودية وسائل العيش، وعدم وجود فرص للتسوّل في الموطن الأصلي تعدّ أسباباً للهجرة إلى مدينة الرياض لتوقّع الاستفادة من المساعدات. فقد كانت قيمة مربع كاي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر و٠,٠٠١ و٠,٠٠١ على التوالي. أما العوامل الأخرى الطاردة (عدم كفاية الخدمات في الموطن الأصلي) فلا تعدّ سبباً للهجرة إلى مدينة الرياض لتوقّع الاستفادة من المساعدات.

ويتعلق الفرض **الرابع** باختبار العلاقة بين أسباب الرضا عن الحياة في مدينة الرياض والوضع الاقتصادي للمهاجر في موطنه الأصلي. وقد ثبتت صحة الفرض من خلال تأثر عامل «الموسرون كثيرون ويعطفون على المحتاجين»، كأحد عوامل الرضا عن الحياة في مدينة الرياض، بعاملين من عوامل الوضع الاقتصادي للفرد في موطنه الأصلي (عدم وجود عمل، ومحدودية وسائل العيش). فقد كانت قيمة مربع كاي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٠٤ و٠,٠٠٨ على التوالي، بينما تأثر عامل «توافر مجالات الرزق أكثر» بعامل واحد من عوامل الوضع الاقتصادي للفرد في موطنه الأصلي (محدودية وسائل

العيش)، فقد كانت قيمة مربع كاي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠١٥.

ويختبر الفرض **الخامس** علاقة الخلفية الثقافية بالوضع الاقتصادي الحالي للسكان. وقد ثبتت صحة الفرض من خلال تأثر كل من مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والوضع السكني، والحصول على المساعدات، بالخلفية الثقافية، فكلما كان الأصل قروياً كانت الإقامة في الأحياء الشعبية حديثة، ونسبة تملكه منزلاً قليلة، وفرصة حصوله على مساعدات تكون أكبر. فقد نتج من تحليل التباين أن العلاقة بين الخلفية الثقافية ومدة الإقامة في الأحياء الشعبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر. كما نتج من قيمة مربع كاي بين الخلفية الثقافية وكل من تملّك المسكن والحصول على المساعدات، علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر و٠,٠٢٢ على التوالي، بينما لم تؤثر الخلفية الثقافية في الدخل الشهري، وذلك لتشابه دخول القرويين والحضريين على السواء. كما لم تؤثر في القيام بالتسول، فالتسوّل لا يرتبط بالخلفية الثقافية للأفراد.

أما الفرض **السادس** فيختبر علاقة زمن الهجرة إلى مدينة الرياض بالوضع الاقتصادي الحالي للمهاجرين من سكان الأحياء الشعبية. وقد ثبتت صحة الفرض من خلال تأثر المتغيّرات الاقتصادية بزمن الهجرة إلى مدينة الرياض. فكلما كانت الهجرة إلى مدينة الرياض حديثة كانت الإقامة في الأحياء الشعبية حديثة، وكان الدخل الشهري منخفضاً، والوضع السكني مستأجراً، واحتمال حصوله على المساعدات أكبر. فمعظم الأسر قضت جميع سنوات هجرتها في الأحياء الشعبية، كما أن الدخل يزداد بازدياد زمن الهجرة، كما يتحوّل المهاجر من مستأجر للسكن إلى مالك له كلما زادت سنوات الهجرة، وتكون فرصة حصول المهاجر على مساعدات أكثر كلما كان حديث الهجرة. فدرجة معامل بيرسون بين مدة الإقامة في مدينة الرياض، وكل من مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والدخل الشهري، كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر و٠,٠٠٣ على التوالي. كما نتج من تحليل التباين بين مدة الإقامة في مدينة الرياض وكل من العلاقة بالمسكن والحصول على المساعدات أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر و٠,٠٢١، بينما لم تؤثر مدة الإقامة في مدينة الرياض على القيام بالتسول، فبعض المهاجرين على اختلاف زمن هجرتهم يقومون بالتسوّل.

ويختبر الفرض **السابع** علاقة المستوى التعليمي بالمستوى الاقتصادي الحالي. وقد ثبتت صحة الفرض من خلال تأثر جميع متغيّرات الوضع الاقتصادي بالمستوى التعليمي. فكلما كان المستوى التعليمي للفرد منخفضاً كانت إقامته في الأحياء الشعبية حديثة، وكان دخله الشهري منخفضاً، ويميل إلى السكن بالإيجار، وكانت فرصة حصوله على المساعدات أكبر، كما يكون أكثر ميلاً إلى القيام بالتسوّل. فقد نتج من تحليل التباين أن العلاقة بين المستوى التعليمي، وكل من مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والدخل الشهري، ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٣ وصفر على التوالي. كما نتج من قيمة مربع كاي بين المستوى التعليمي وكل من تملّك المسكن والحصول على المساعدات والقيام بالتسول، علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٣٥ وصفر و٠,٠٠٢ على التوالي.

أما الفرض **الثامن** فيختبر علاقة نوع العمل بالمستوى الاقتصادي الحالي. وقد ثبتت صحة الفرض من خلال تأثر معظم متغيّرات الوضع الاقتصادي بنوع العمل. فكلما كان الفرد «دون عمل» أو كان نوع عمله «بائع خضرة أو بائع في بقالة» أو «متقاعد» أو «مراسل» على التوالي، كان دخله الشهري منخفضاً، ويميل إلى السكن في بيوت «الوقف» أو «بوضع اليد» أو بالإيجار، وتكون فرصة حصوله على المساعدات أكبر، كما يكون أكثر ميلاً إلى القيام بالتسوّل. فقد اتضح من نتائج تحليل التباين أن العلاقة بين نوع العمل والدخل الشهري ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر. كما نتج من قيمة مربع كاي بين نوع العمل، وكل من تملّك المسكن، والحصول على المساعدات، والقيام بالتسول، علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٣٤ وصفر وصفر على التوالي. ولم يؤثر نوع العمل في مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، فالمهاجرون الأوائل والمهاجرون الحديثون يقومون بالأعمال نفسها، وهي في معظمها أعمال غير ماهرة.

أما الفرض **التاسع** فيختبر علاقة العمر بالمستوى الاقتصادي الحالي. وقد ثبتت صحة الفرض من خلال تأثر معظم متغيّرات الوضع الاقتصادي بالعمر. فكلما كان رب الأسرة صغير السنّ كانت إقامته في الأحياء الشعبية حديثة، وكان دخله الشهري أعلى، وفرصة حصوله على المساعدات أقل، كما يكون أقل عرضة للقيام بالتسوّل. فقيمة معامل بيرسون بين العمر، وكل من مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والدخل الشهري، ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر وصفر على التوالي. كما نتج من تحليل التباين بين العمر، وكل من الحصول على المساعدات، والقيام بالتسول، أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية صفر و٠,٠١، بينما لم يؤثر العمر في ملكية المسكن، حيث ارتفعت نسبة المستأجرين في كل مرحلة عمرية.

ويختبر الفرض العاشر علاقة سنوات الانقطاع عن العمل بالمستوى الاقتصادي الحالي. وقد رفض الفرض الصفري، حيث لم تثبت صحة الفرض من خلال علاقة كل من مدة الإقامة في الأحياء الشعبية، والدخل الشهري، وملكية السكن، والقيام بالتسول بسنوات الانقطاع عن العمل، فلم توجد اختلافات واضحة لكل من المتغيّرات السابقة حسب فترات الانقطاع عن العمل. فالمنقطعون عن العمل لا يختلفون في مدة إقامتهم في الأحياء الشعبية، ولا في دخولهم الشهرية، ولا في تملّكهم أو استئجارهم للسكن، ولا في قيامهم بالتسوّل، إلا أنهم يختلفون في الحصول على المساعدات، فالحاصلون على المساعدات هم الأكثر انقطاعاً عن العمل. فقد نتج من تحليل التباين للعلاقة بين سنوات الانقطاع عن العمل والحصول على المساعدات علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠١٠.

في ضوء ما تقدم، تؤكد نتائج العلاقات الارتباطية صحة فرضية الدراسة، من أن استمرار الهجرة الداخلية يؤدي إلى فقر حضري في مدينة الرياض، حيث يلجأ المهاجرون الفقراء إلى السكن في الأحياء الشعبية، التي تعاني مساكنها عدداً من العيوب. والفقر غالباً يقع على المهاجرين حديثاً (خمسة عشر عاماً فأقل)، كما يقع أكثر على القرويين والأميين وأصحاب المهن التي لا تتطلب مهارة وكبار السن والأرامل والمطلّقات. وتعدّ أوضاع الفقراء في الأحياء الشعبية في مدينة الرياض أفضل من أقرانهم في الموطن الأصلي.

سابعاً: التعميم

في ضوء الإطار النظري الذي تصوّرته الباحثة، إضافة إلى ما توصلت إليه نتائج التحليل الكمّي، مع نتائج المعاملات الإحصائية، فقد توصلت الدراسة إلى التعميمات التالية:

١ ـ أسباب هجرة الفقراء إلى مدينة الرياض

تتمثل أسباب هجرة السكان بمجموعة من عوامل الطرد من الموطن الأصلي وعوامل الجذب في مدينة الرياض كالتالي:

أ ـ عوامل الطرد

تشمل في مجموعها العوامل الاقتصادية التي تتمثل في الآتي:

ـ البطالة في المدن الصغيرة والقرى والبوادي، وهذا هو العامل الرئيسي، على الرغم من توفر المساكن للفقراء في مواطنهم الأصلية.

ـ عدم توفر المساعدات بأنواعها المختلفة لأرباب الأسر، خاصة لمن هم في سنّ العمل.

ـ قسوة المعيشة في منطقة جازان، لعدة أسباب منها: ارتفاع درجات الحرارة مع عدم توفر وسائل الراحة، وصعوبة المواصلات، وانتشار البعوض، وعدم تطور البيئة في تلك المناطق. ويزداد هذا الشعور بالقسوة عندما تتاح لهم فرصة زيارة المدن الكبرى.

ب ـ عوامل الجذب

ـ توفُّر الأعمال في مدينة الرياض ولو بشكل وهمي.

ـ ظهور برامج «السعودة»، خاصة التي لا تتطلب مهارات في القراءة، مثل سعودة أسواق الخضار.

ـ تحسّن الأوضاع الاقتصادية للسابقين من المهاجرين، سواء بسبب توفر الدخل أو بسبب الحصول على المساعدات.

ـ وجود الجمعيات الخيرية وأهل الخير، الذين يقومون بإعاشة الفقراء، إلى جانب دفع نصف تكلفة الإيجار وفاتورة الكهرباء.

ـ وجود مساكن قديمة ورخيصة الإيجار، وبعضها بـ «وضع اليد»، وأخرى كـ «وقف».

ـ العامل الاجتماعي المتمثل في عامل القرابة، حيث يمثل دوراً حيوياً في جذب المهاجرين إلى مدينة الرياض لعدة أسباب، منها: تبديد الشعور بالاغتراب، مساعدة الفرد على اتخاذ قرار الهجرة، مثل تبليغه قبل هجرته بوجود عمل ما في موقع ما في مدينة الرياض، وعن وجود بيت «وقف» أو مهجور، خاصة عندما يكون مسؤولاً عن أسرة.

٢ ـ أسباب الفقر في الأحياء الشعبية في مدينة الرياض

أ ـ أسباب عامة

ـ انخفاض أسعار النفط عام ١٩٨٦، الذي أنهى مرحلة التشييد، حيث ألغيت مشاريع وتوقفت أخرى. وقد أثر انخفاض الدخل القومي في التنمية الشاملة، خاصة في المناطق خارج المدن الرئيسية.

ـ أدى انخفاض أسعار النفط إلى هجرة داخلية إلى مدينة الرياض، خاصة من القرى والبوادي في محافظات الجنوب الغربي للعربية السعودية.

ـ الاستمرار في استقدام العمالة الأجنبية، التي تستحوذ على مختلف الأعمال التي تتطلب عمالة غير ماهرة، أو شبه ماهرة، وتقبل بأي أجر وبأي نوع من العمل.

ـ ارتفاع تكلفة المعيشة في مدينة الرياض، وعلى الأخص أسعار المساكن، والإيجارات، والمواصلات.

ـ يعتبر سنّ تقاعد العسكريين ذوي المراتب الدنيا، وهم غالباً من الأميين، إذ إنهم يتقاعدون في بداية الأربعينيات، عاملاً مساعداً على حدوث الفقر، خاصة لمن التحقوا بالعمل بعد سنّ الثلاثين. ففي الوقت الذي يكون فيه راتب العسكري ٥٠٠٠ ريال شهرياً، ويعيش في مساكن للعسكريين، يكون قد دخل في دائرة تعدّد الزوجات وأنجب عدداً كبيراً من الأبناء، وبعد التقاعد ينخفض دخله الشهري إلى أقل من النصف (غالباً ما يكون راتبه ١٥٠٠ ريال شهرياً)، فيجد نفسه مجبراً على البحث عن مسكن يستأجره لأسرته الكبيرة. وفي الوقت نفسه لا تنطبق عليه شروط الحصول على مساعدات حكومية، كالضمان الاجتماعي، أو مساعدات من الجمعيات الخيرية، فهو لا يستطيع ممارسة عمل حكومي آخر كمراسل، لأنه يتسلّم معاش تقاعد. ووفقاً لهذه الظروف، فهذه الفئة تعيش حياة الكفاف، إن لم يكن أقل.

ـ إن أغلب اقتصاد السوق أدخل ذوي الدخل المنخفض في عمليات الاستهلاك أكثر من الإنتاج، كما أدخلهم في دائرة من الديون، وكمثال على ذلك متابعتهم للمسابقات التلفزيونية، التي توحي للفرد وكأنه قادر على بلوغ الهدف، وبالتالي تصبح فاتورة الهاتف باهظة التكلفة لا يستطيع سدادها.

ـ سبّب النزوح إلى المدينة تحوّل صغار المنتجين في القطاع الزراعي والرعوي إلى مستهلكين، يبحثون عن الرزق من خلال المساعدات.

ب ـ أسباب شخصية

ـ الأمية، حيث تعتبر عائقاً أمام التنمية الذاتية.

ـ البطالة، التي تعزى إلى النظرة الدونية إلى العمل اليدوي من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى استقدام الأيدي العاملة الأجنبية، الذي زاد من احتقار العمل اليدوي، خاصة في

الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين الميلادي. كما تعزى إلى عدم استيعاب قيم العمل، كاحترام الوقت، والالتزام بالأداء، وتحمّل إشكاليات العمل.

ـ ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة السعودية، فحجمها يتجاوز معدل حجم الأسرة في المدينة السعودية ككل، فمثلاً في مدينة الرياض يبلغ متوسط حجم الأسرة ٧,٧٢ أفراد، بينما في الأحياء الفقيرة يبلغ المتوسط ٨,٣٢ أفراد. وعلى الرغم من انتشار نمط الأسرة النووية (الوالدَيْن أو أحدهما وأبنائهما) في الأحياء الفقيرة، إلا أن الأنماط الأخرى موجودة أيضاً، فبعضها أسر ممتدة، والبعض الآخر متصل (أخوة متزوجون)، أو مركّب (تعدّد زوجات وأخوة غير أشقاء)، أو يمتّون بصلة قرابة أخرى.

ـ انخفاض الدخل لدى رب الأسرة العامل أو انعدامه لغير العامل.

ـ الحوادث الشخصية، كوفاة الزوج، أو هجره لأسرته، أو دخوله السجن، أو فصله من العمل.

ـ عدم الوعي الاجتماعي للأسر الفقيرة يؤدي إلى إغراق الفرد في الديون أو في سلوكيات انحرافية، كتعاطي المخدّرات أو الترويج لها، أو تعاطي المسكرات، أو الانخراط في عمليات سرقات، وبالتالي تصبح الأسرة غارقة في دائرة من الحرمان.

إن بعض أسباب الفقر تتعمّق بين الأجيال نتيجة للآثار الناجمة عنه، فالأمية وفقدان الوعي العام تؤثران تأثيراً مباشراً في الإعداد المهني والفني الحديث للأجيال الجديدة. فقد وجد في الأحياء الشعبية هبوطاً خطراً في مستوى التعليم العام والفني والحرفي، مما يجعلها عاجزة عن إمداد السوق المحلي باحتياجاته من الأيدي العاملة الماهرة المحلية. فيضطر السوق إلى استيرادها من الخارج، بالرغم من الآثار السلبية التي يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي. وإذا كان يغلب على سكان هذه الأحياء صفة الاستهلاك، فإن ذلك يعزى إلى ثقافتهم الأصلية وأعمالهم السابقة، بالإضافة إلى أنهم ظلوا محرومين من فرص التدريب لتطوير مبادراتهم الفردية الخاصة، وتحسين ظروف معيشتهم وأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ولذا تتوقع الباحثة أنهم بحاجة إلى فترة من الزمن للتدريب على أساليب العمل الحديثة، وعلى حوافز نظام الإنتاج الجديد، وعلى إيقاع الحياة الجديدة التي بدأوا يألفونها، كما أنهم بحاجة إلى فترة للتدريب على الإنتاج في ظل نظام تقسيم العمل الحديث الذي يقوم على تعاون قاعدة عريضة من العاملين، وعلى التعامل مع الآلات بما يتطلبه من يقظة وتنظيم ودقة لم تكن ضرورية، ولم تكن معروفة، في ظل نظام الإنتاج وأساليب المعيشة السابقة في موطنهم الأصلي، ولا يتوقع أن نشهد التغيير إلا في الأجيال التي نشأت في المدينة □